بسم الله الرحمن الرحيم

المؤتمر الإسلامي للأوقاف (مكة المكرمة)

٢٧ محرم ١٤٣٩هـ، ١٧ اكتوبر ٢٠١٧م

كلمة الدكتور أحمد محمد علي

الرئيس الفخري – مجموعة البنك الإسلامي للتنمية

الصناديق الوقفية في الدول الإسلامية

الحمد لله رب العالمين والصلاةُ والسلام على خاتم الأنبياء والمرسلين، نبينا محمد وعلى آلهِ وصحبه أجمعين.

كلنا يعلم الدور الكبير والفاعل الذي قامت وتقوم به مؤسسة الوقف العظيمة في تاريخ الأمة وبناء حضارتها في جميع المجالات بدون استثناء العلمية والصحية والاجتماعية والثقافية وغيرها. ولن يجد الباحث مجالاً أو حاجةً من حاجات المجتمع إلا كان للوقف إسهامٍ في دعمها.

وكما تعلمون هناك أمثلة رائعة لا يمكن حصرها تؤكد اهتمام المسلمين في جميع العصور بهذه السُنّة منذ عهد النبي الهادي صلى الله عليه وسلم.

أستأذنكم في تذكيركم ببعض منها.

في إحدى الندوات التي عقدت بالبنك الإسلامي للتنمية بجدة عن الأوقاف أخبرنا وفد من سلطنة عُمان أن لديهم وقف لتأمين العِصيّ التي يحتاج إليها كفيفو البصر.

وكما تعلمون أيضاً يوجد وقف بالمغرب لتعويض الأواني المكسورة من الخادم لاتقاء مساءلة مخدومه؛ كما كان يوجد في أرض الشام مراعي وقفية ترعى فيها الحيوانات الهرمة أو المصابة التي يستغني عنها أصحابها. كما وجدت أوقاف للمصلي الذي تأذّى ثوبه من قطرات قنديل المسجد إذا صادف أن صلى تحته. وربما كثير منكم سمع مني هذه القصة، أذكر في الستينات من القرن الميلادي السابق عندما كنت أدرس في أمريكا قرأت ربما في جريدة الأهرام أن أحد مشايخ الأزهر ذهب إلى وزارة المالية المصرية بسيارته التي اوقفها في ميدان لاظوغلي بالقاهرة حيث كانت وزارة المالية في ذلك الوقت لمراجعة إدارة الخزانة المصرية لاستلام غلة وقف معلّف بغلة شيخ الأزهر.

ماذا يعني ذلك؟ هذا يعني أن الواقف رحمه الله الذي أوقف كل أو بعض ماله على معلف بغلة شيخ الأزهر وجد أن الموقفين الآخرين يرحمهم الله، الذين سبقوه قد غطوا بأوقافهم جميع احتياجات الجامعة الأزهرية من رواتب المشايخ المحاضرين والطلاب الذين يسكنون الأروقة وحاجاتهم المعيشية إلى غير ذلك ولم يجد هذا الموقف سوى معلف بغلة شيخ الأزهر فخصص له وقفه أثابه الله وأسكنه فسيح جناته ـ

واضح أن أسلافنا المسلمين اجتهدوا وبذلوا كل ما يستطيعون لإيجاد صيغ ومنتجات للمؤسسة الوقفية تلبي وتلائم احتياجات مجتمعهم كل حسب متطلبات زمانهم وعصرهم. ففي عصرنا وزماننا لم يعد الكفيف يكتفي بالعصا يهتدي بها بل هو في حاجة إلى كمبيوتر والتواصل بالشبكة العنكبوتية وشيخ الأزهر لم يعد يمتطي البغال الى جامعته.

ولابد لزماننا هذا وعصرنا الحاضر من إيجاد صيغ ومنتجات للمؤسسة الوقفية تلائم وتلبي احتياجاتنا المعاصرة.

وأود من على هذا المنبر أن أتوجه إلى جميع الهيئات والمؤسسات الوقفية في جميع أنحاء العالم إلى إنشاء ودعم مراكز للبحوث والدراسات التي تختص في مجال الوقف وكذلك حث واسناد الجامعات ومؤسسات التعليم العالي لبذل كل جهد ممكن لإجراء المزيد من البحوث والدراسات في شتى مجالات الوقف، فاحتياجات مجتمعاتنا المعاصرة تختلف من منطقة إلى أُخرى، فاحتياجات وظروف العالم العربي تختلف عن احتياجات وظروف دول جنوب وجنوب شرق آسيا وهذه تختلف عن دولنا في أفريقيا، كما أن للأقليات المسلمة والمجتمعات المسلمة في الدول غير المسلمة الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي لها احتياجاتها وظروفها الخاصة بها.

لكل ذلك فلا بد لمراكز البحوث والدراسات المختصة بأمور الوقف من التوصل إلى العديد من المنتجات والمخرجات التي تتلاءم مع ظروف كل مجتمع من المجتمعات المسلمة في شتى بقاع الأرض وتلبي احتياجات كل منها آخذةً في الحسبان الأوضاع والتطورات المالية العالمية.

ونحمد الله على أن ما حققته المالية الإسلامية خلال العقود الأربعة الماضية من نجاحات على الصعيد العالمي سيكون خير عون للبحوث والدراسات في هذا المجال بإذن الله.

ومما سيساعد ويسهم في انجاح البحوث والدراسات المقبلة وجود تجارب ناجحة وإن كانت تختلف في درجات نجاحها.

ومن تلكم المنتجات المهمة الصناديق الوقفية، فهي آلية مهمة لحشد الموارد واستثمارها وتخصيص الريع لجهات البر العامة أو الخاصة.

أستميحكم عذراً في الدقائق القادمة أن أُذكركم بإيجاز بمفهوم الصناديق الوقفية وأهدافها وآلياتها واستعراض نماذج منها مختتما بتوصيات ومقترحات أرجو أن تحظى بدعم واهتمام مؤتمركم المبجّل.

فالصناديق الوقفية كما تعلمون هي وعاء ادخاري تُجمع فيه الأموال من جهات مختلفة باستعمال آليات حشد الموارد المتنوعة من خلال التبرع المباشر، أو عن طريق اصدار أسهم أو صكوك، أو من خلال المنصات الالكترونية لحشد الموارد من قبل الجمهور أو ما يعرف بـ (Crowed Funding)، ويقوم الصندوق بحبس هذه الأموال واستثمارها وإنفاق ريعها على أغراض الوقف المحددة في شرط الواقف أو وثيقة الاشتراك في الصندوق لتحقيق النفع للأفراد والمجتمع.

وتهدف الصناديق الوقفية إلى إحياء سُنّة الوقف، وتفعيل دوره التنموي من خلال تنظيمات سوق رأس المال التي تتسم بمزايا مهمة على مستوى الأنظمة وكذلك قواعد الحوكمة التي يمكن لصناديق الأوقاف الإفادة منها في تحيق نتائج مهمة لصالح المجتمع، كما أنها تسهم في تطوير العمل الخيري بصفة عامة وتحقق الشراكة الدائمة مع كافة شرائح المجتمع ومؤسساته سواء القطاع الحكومي أو الخاص أو الأهلي.

ومن خصائص الصناديق الوقفية أنها تتيح لجميع فئات المجتمع المشاركة في الوقف والتنمية الاقتصادية والاجتماعية، كما أنها صيغة شفافة تمكن إحكام الرقابة الأهلية والحكومية على الوقف، وتنهض بحاجات المجتمع المتعددة والمتنوعة.

ولعل الوقت المخصص لهذه المداخلة لا يسمح بالإشارة الى كثير من صناديق الوقف في البلاد الإسلامية التي تختلف في أنظمتها وهيكلتها وآليات عملها من بلد لآخر وسأترك ذلك للخبراء والمتخصصين في هذا المجال، ولكن سأحاول في عُجالة أن أُشير إلى عدد قليل من تلك النماذج القائمة من الصناديق الوقفية في بعض التجارب الرائدة في العالم الإسلامي، والتي أدّت دوراً مهماً في إحياء سُنّة الوقف ودوره في التنمية المستدامة.

ومن أهم تلك التجارب والنماذج ما يلي:

أولا: تجربة المملكة العربية السعودية.

تأسيساً على التجربة التاريخية الهائلة للأوقاف في المملكة العربية السعودية وتطورها عبر المراحل المختلفة وخاصة أوقاف الحرمين الشريفين، فقد شهدت العهود المتأخرة نهضة متفرّدة بالأوقاف في شتى المجالات التنظيمية والإدارية والقضائية وتوج ذلك بإنشاء الهيئة العامة للأوقاف ونظامها التي تتولى تنظيم شؤون الوقف، كما أن الرؤية الاقتصادية للمملكة ٢٠٣٠ جعلت الوقف أحد المحاور المهمة لتحقيق أهدافها في المجتمع وإحداث تنمية مستدامة تستفيد منها الأجيال الحالية والقادمة بإذن الله.

وفي اتجاه التطور الدائم لهذا القطاع وإسهامه في تحقيق المتطلبات الاجتماعية وخاصة الصحية والتعليمية والسكن وغيرها فقد أطلقت المملكة العربية السعودية ممثلةً في عدة قطاعات حكومية وخاصة -صناديق وقفية تُحقق أهدافاً اجتماعيةً واقتصادية مباشرة للمجتمع ومن أهم تلك الأوعية: مبادرة هيئة الإغاثة الإسلامية العالمية بقيادة أول أمين عام للهيئة المرحوم الدكتور فريد ياسين قرشي اجزل الله مثوبته فيما عرف بمشروع سنابل الخير وسجلت كشركة ذات مسؤولية محدودة، وهي وإن اختلفت في مسمياتها لكنها لا تختلف في حقيقة الأمر عن الصناديق الوقفية في ماهيتها وفي الوظائف والأهداف، وهي من بواكير صيغ الوقف المستحدثة على مستوى العالم الإسلامي تأسست عام ١٤١٢ه(١٩٩١م)، وكان الهدف من إنشائها إحياء سُنّة الوقف، وكان رأس المال المستهدف حينها جمع ألف مليون ريال على مدى عشر سنوات يتم توظيفها واستثمارها والاستفادة من ريع الاستثمار لتمويل برامج الهيئة ومشاريع الخير في مجالات الرعاية الاجتماعية والصحية و إغاثة ضعفاء المسلمين في مختلف أنحاء العالم واللاجئين منهم والمهجرين والأرامل واليتامى وغيرهم من المنكوبين في أنحاء العالم.

- المبادرة الثانية المهمة هي أوقاف الجامعات: ونصت معظم لوائح وأنظمة أوقاف الجامعات مثل: أوقاف جامعة الملك سعود، أوقاف جامعة الملك فهد للبترول والمعادن، أوقاف جامعة الملك خالد، والوقف العلمي بجامعة الملك عبد العزيز وغيرها على أن الأوقاف التعليمية تستهدف الشراكة المجتمعية لتوفير الموارد المالية اللازمة الدائمة بهدف تطوير البحث العلمي وإيجاد آليات معاصرة للتكافل والعمل الخيري في الجامعة.
- **الصندوق الوقفي لدعم الإسكان الميسر بالمملكة العربية السعودية الذي تُشرف عليه وزارة الإسكان بالتعاون مع** البنك الإسلامي للتنمية بهدف الإسهام في تحقيق رؤية المملكة العربية السعودية ٢٠٣٠ وبرنامج التحول الوطني ٢٠٢٠ وقد تم توقيع مذكرة تفاهم لدراسة إنشاء الصندوق بغرض دعم الإسكان المُيسّر لمستفيدي الضمان وذوي الدخل المنخفض بالمملكة العربية السعودية لتوفير السكن الملائم للأسر المحتاجة
- **صندوق الوقف الصحي:** وجاء الإعلان عنه من قبل وزارة الشؤون الإسلامية والدعوة والإرشاد ضمن مشروع إنشاء صناديق وقفية للمجالات التنموية المختلفة ومنها الصحة والتعليم لإحياء مفهوم الوقف باعتباره مصدر تمويل للأعمال الاجتماعية. وأغتنم هذه السانحة لأتقدم للمسؤولين في وزارتي الصحة والشؤون الإسلامية بتفعيل هذه الصناديق وتعزيز دورها لتحقق أهدافها بحول الله تعالى وقوته.

ثانيا: الصناديق الوقفية التابعة للأمانة العامة للأوقاف بدولة الكويت.

لا يختلف اثنان على أن تجربة الكويت في الوقف تعد من التجارب المعاصرة الرائدة في العالم الإسلامي، وقد حرصت الأمانة العامة للأوقاف بدولة الكويت منذ إنشائها إلى العمل في اتجاهين أساسيين:

أولهما: استثمار الأوقاف الموجودة وتنميتها، **وثانيها:** الدعوة إلى إقامة أوقاف جديدة من خلال صناديق متخصصة. وقد خصص للاتجاه الثاني قطاع يشرف على إدارته هو قطاع الصناديق والمشاريع الوقفية، ويتألف من عدد من الصناديق والمشاريع بحسب الأغراض المستهدفة من قبل الأمانة. وتحتل الصناديق الوقفية في التجربة الكويتية أهمية خاصة، كوحدات وقفية مالية يتخصص كل منها برعاية وجه من وجوه البر يحدده قرار إنشائه. وتتألف الموارد المالية للصناديق الوقفية من إيرادات الأموال الوقفية التي يقدمها المتبرعون للأغراض التي يرعاها الصندوق ومن الأموال التي تخصصها الأمانة العامة لكل صندوق.

وتنوعت تجربة الأمانة العامة للأوقاف بالكويت في الصناديق الوقفية بحيث بدأت في البداية بعدد كبير من تلك الصناديق تناولت معظم المرافق الاجتماعية مثل: الصحة، والتعليم والتدريب، وتشجيع البحوث والدراسات، والمحافظة على البيئة، ورعاية المكفوفين وذوي الاحتياجات الخاصة وهي تربو على اثني عشر صندوقا. ثم ركزت في عدد أقل من الصناديق خصصت للتنمية العلمية والاجتماعية، والعناية بالقرآن الكريم وعلومه حفظا وتلاوة واستحداث مسابقة لحفظ القرآن وتجويده، وحلقات تحفيظ القرآن في المساجد، والصندوق الوقفي للتنمية الصحية، وصندوق رعاية المساجد وغيرها

ثالثا: ماليزيا

ومن المزايا التي أضافتها التجربة الماليزية اهتمامها بالصناديق الوقفية المخصصة لتطوير التعليم وتشجيع البحث العلمي ومن أهمها:

صندوق الوقف الخيري في الجامعة الإسلامية العالمية الذي أنشأته الجامعة الإسلامية العالمية بماليزيا كقسم من أقسام الجامعة بتاريخ ١٥/٣/١٩٩٩م، وهو عبارة عن وعاء مالي قانوني يسهم في تقديم نشاطات وفعاليات مختلفة بهدف تطوير التعليم ومناهجه ودعم الطلبة في الجامعة.

رابعا: نماذج عن الصناديق الوقفية في مجموعة البنك الإسلامي للتنمية.

- **صندوق التضامن الإسلامي بمجموعة البنك الإسلامي للتنمية:**

أنشئ هذا الصندوق إنفاذا لقرار مؤتمر القمة الإسلامي الاستثنائي الثالث المنعقد بمكة المكرمة في ذي القعدة ١٤٢٦ ديسمبر٢٠٠٥م وهو صندوق وقفي خاص داخل البنك الإسلامي للتنمية يهدف إلى أن يكون أداة فاعلة لمكافحة الفقر بكل أشكاله، برأس مال مستهدف قدره ١٠ مليار دولار أمريكي، يستثمر ويصرف ريعه في عمليات الصندوق بما يضمن له الاستدامة. وتركز سياسات الصندوق على أن تكون عملياته منتقاة، ومبتكرة، وداعمة للأنشطة الأساسية الأكثر إنتاجية والاحتياجات الأساسية، مثل إمدادات المياه، والتعليم الابتدائي والثانوي، والرعاية الصحية الأولية، والتنمية الزراعية والأمن الغذائي، والتي لها أثر مباشر على حياة الفقراء.

- **صندوق وقف البنك الإسلامي للتنمية:**

وقف البنك الإسلامي للتنمية: الذي توجه عوائده لتمويل عمليات المعونة الخاصة في قطاعي الصحة والتعليم للمجتمعات المسلمة في الدول غير الأعضاء، وفي برامج المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب التي تركز في جانب منها على تعميم المعرفة بالوقف، وبناء القدرات البشرية والمؤسسية لمؤسسات الوقف، إضافة إلى برامج المنح الدراسية، وبرامج التعاون الفني وعمليات الإغاثة.

الخاتمة والتوصيات:

وفي الختام أود أن أتوجه من هذا المنبر الجليل وأهيب بمراكز البحوث والدراسات المختصة بأمور الوقف أن تسعى بكل امكاناتها، وأن تسخر كل طاقاتها للتوصل إلى ابتكار منتجات ومخرجات تتلاءم مع ظروف المجتمعات المسلمة في شتى بقاع الأرض وتلبي احتياجات هذه المجتمعات آخذة في الحسبان الأوضاع والتطورات المالية العالمية وأساليب التقانة المعاصرة وآلياتها.

كما أدعو مراكز البحوث وهيئات الأوقاف إلى التعاون على إبراز مضامين الصناديق الوقفية وتبسيط آلياتها وصورها تشجيعا للواقفين والمانحين والمحسنين وتوعيتهم بفضائلها.

والعناية بالأنظمة والقوانين والتشريعات الخاصة التي تنظم عمل هذه الصناديق وكل ما يتعلق بإدارتها وقواعد حوكمتها. والدور المنوط بالهيئة العامة للأوقاف بالتعاون مع الجهات المختصة مثل سوق الأوراق المالية في تطوير الأنظمة التي تحكم عمل هذه الصناديق وصيغ إدراجها في النظام المالي.

كما أدعو مؤتمركم إلى الالتماس من وزارة الشؤون الاسلامية بتوجيه أئمة المساجد على تذكير الناس على الدوام بفضائل الوقف وأجره العظيم الذي لا يتوقف.

كما أدعو مؤتمركم أيضاً الى التواصل مع جميع الغرف التجارية والصناعية والزراعية بالمملكة، وشكر تلك الغرف التي أبدت في السنوات الأخيرة اهتماما بالأوقاف، وحثها على مواصلة تلك الجهود، وحث الغرف الأخرى أن تحذو حذوها، ومتابعة اللقاءات السنوية التي تنظمها الغرف التجارية والصناعية والزراعية وأن تعقد سنويا في منطقة من مناطق المملكة لتوعية وتعريف رجال الأعمال وسيدات الأعمال بفضائل الوقف.

أشكر القائمين على هذا المؤتمر دعوتهم لي للتشرف بهذا اللقاء معكم، والتقدير كل التقدير لكم جميعا، وسلام الله عليكم ورحمته وبركاته.

والله ولي التوفيق